مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (23) – العدد (01) (جوان، 2022) - ص 665- 682
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

The Role of Food Security in Achieving Sustainable Development Goals in Algeria

شوقي حفياني* [1]، مخبر الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية العامة الأمريكية في العالم العربي، (جامعة قسنطينة 3)، chouki.hafiani@univ-constantine3.dz
عبد الكريم كيبش[2]، (جامعة قسنطينة 3)، abdelkrim.kibeche@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
2021-03-10	2022-01-22

ملخّص

تسعى الجزائر في إطار مقاربة تنموية شاملة إلى تعزيز أمنها الغذائي باعتباره ضرورة حتمية تكفل تعزيز التنمية المستدامة في مختلف أبعادها، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي الجزائري، ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالتخفيف من حدّة الفقر والجوع.

وقد خلصت هذه الدّراسة إلى أنّ الأمن الغذائي يلعب دورا رئيسا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين مؤشرات الأمن الغذائي والقضاء على المشاكل المرتبطة به، وفي الجزائر تبين للدراسة أن تلك التنمية قد حققت بعض النتائج الإيجابية، من خلال تخفيضها لمعدلات سوء التغذية ونقص التغذية وغياب الأمن الغذائي الحاد، ولكن في المقابل نقرّ بأن هذه النتائج لا تزال غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة ما يتعلق بالهدف الثاني من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمتمثل في التخفيف من حدة الفقر والجوع، وعليه فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر يتم عبر تحقيق الأمن الغذائي كشرط رئيسي.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي؛ تنمية مستدامة؛ تخفيف من حدة الفقر والجوع؛ مؤشرات الأمن الغذائي.

Abstract

Algeria seeks, within the framework of a comprehensive development approach, to enhance its food security as an imperative to ensure the promotion of sustainable development in its various dimensions. Accordingly, this study aims to identify the reality of Algerian food security, and its role in achieving sustainable development goals, especially with regard to alleviating poverty and hunger. This study concluded that food security plays a major role in promoting sustainable development goals by improving food security indicators and eliminating the problems associated with it. On the other hand, we acknowledge that these results are still insufficient to achieve the sustainable development goals, especially with regard to the second goal of the goals of the 2030 sustainable development plan, which is the alleviation of poverty and hunger, and therefore the achievement of the sustainable development goals in Algeria is achieved through achieving food security as a condition Main.

Keywords: food security; Sustainable development; Alleviation of poverty and hunger; Food security indicators.

* المؤلف المرسل

مقدّمة

يعد الأمن الغذائي أحد المجالات المهمة التي تعوّل عليها مختلف الدول عموما والجزائر خصوصا لتحسين المستويات المعيشية للسكان، خاصّة وأن الغذاء يعد عنصرا ضروريا لا غنى عنه؛ لضمان بقاء الإنسان على قيد الحياة، وضمان تمتعه بصحة جيدة في جميع الأوقات، لذا فالغذاء يلعب دورا كبيرا على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وانطلاقا من أهمية الغذاء تسعى الحكومة في توجهاتها الجديدة خلال الألفية الثالثة إلى تعزيز أمنها الغذائي في مختلف أبعاده عبر تبنّيها خطّة جديدة متعلّقة بتحسين أهداف ومسارات التنمية المستدامة، وفي إطار هذه الخطة تسعى الجزائر إلى تحقيق عديد أهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها الهدف الثاني المرتبط بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي...إلخ، فبنجاح الجزائر في تحقيق هذا الهدف سيمكنها تحقيق وبلوغ الأهداف الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولكن بشرط ضرورة العمل بجد مع توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية، خاصة ما يتعلق بالجانب المادي والإطارات العاملة الماهرة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: هل يساهم الأمن الغذائي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟

وقد تم بناء هذه الدراسة بناء على الفرضية الآتية: لا يساهم الأمن الغذائي بالجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساراتها في الوقت الحالي.

فنجاح الأمن الغذائي في تعزيز مسارات التنمية المستدامة يمرّ عبر تحقيق الهدف المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية.

منهجيا اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج التحليلي من خلال محاولة تحليل العلاقة الموجودة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وكذا على المنهج القياسي من خلال محاولة قياس مدى مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على عديد المصادر والمراجع والمؤشرات والإحصائيات الوطنية والدولية.

أما عن هدف الدراسة، فتسعى إلى إبراز دور الأمن الغذائي في تعزيز أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا: مفاهيم حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

1. الأمن الغذائي وأبعاده/1.1 تعريف الأمن الغذائي

يعدّ مفهوم الأمن الغذائي من بين المفاهيم الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد لاقى هذا المفهوم اهتماما واسعا من قبل المتخصصين في مجال الاقتصاد والسياسة بخاصة، وهذا الاهتمام يرجع للمكانة الكبيرة لهذا المفهوم في ظلّ ظهور مقاربات أمنية جديدة؛ كون الأمن الغذائي يشكل أحد الأبعاد الرئيسة للأمن الإنساني، حيث لا

يمكن تحقيق الأمن الإنساني دون تحقيق الأمن الغذائي سواء للفرد أو للمجتمع أو للدولة، ونظرا لهذا الاهتمام الكبير الذي حظي به مصطلح الأمن الغذائي منذ ظهوره، فقد تناوب عديد الفقهاء والمتخصصين والمنظمات على تقديم تعاريف لهذا المصطلح، فمثلا نجد أن منظمة الأغذية والزراعة قد عرفت الأمن الغذائي بأنه: تمكن جميع الأفراد في جميع الأوقات من الحصول على الغذاء الصحي السليم الكافي الذي يجعلهم قادرين على مواصلتهم نشاطهم بصورة عادية (الأسرج، 2014، صفحة 2)، وهناك من يعرف الأمن الغذائي بأنه المفهوم الذي يركز على مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث يتحقق الأمن الغذائي عندما تكون الدولة قادرة على إنتاج غذائها النباتي والحيواني محليا دون اللجوء إلى الاستيراد الخارجي (البغدادي، 2014، صفحة 170). وفي المقابل هناك من يعرف الأمن الغذائي بأنه الأمن الذي يتحقق عندما تكون الدولة قادرة على إنتاج غذائها محليا، أو عن طريق استيراد ما ينقصها من الخارج ولكن شريطة أن يتم استيراد هذا الغذاء الناقص من خلال العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة من تصديرها لسلع غذائية أخرى منافسة، تحقق منها فائضا في الإنتاج (جبارة و راتول، 2016، صفحة 73)، في حين يركز البعض على تعريف الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء الكافي الصحي الآمن بغض النظر عن مصدره سواء تم توفيره محليا أو تم استيراده خارجيا، المهم هنا أن يحصل الجميع على غذاء صحي كاف خالٍ من أي مواد مسرطنة وفق مقاييس الجودة والأمان، ولا يهم هنا الطريقة التي يتمّ بها توفير الغذاء.

عموما بغض النظر عن اختلاف التعريفات المقدمة، إلا أنه لا يختلف اثنان على أن الأمن الغذائي يعد في غاية الأهمية سواء بالنسبة للفرد أو الأسرة أو الدولة على حد سواء، لهذا فإن الدول مطالبة بتوفيره بالكميات المطلوبة؛ لتكون قادرة على الحفاظ على أمنها واستقرارها، خصوصا وأن الأمن الغذائي يعد الجسر الذي يسمح بمرور ونشر الأمن والاستقرار، ويعزز التطور والازدهار، والعكس صحيح، حيث إن غياب الأمن الغذائي ينشر حالة من الخوف والفوضى والهلع، ويعزز التخلف والفقر والمشكلات الاجتماعية الأخرى؛ لذا فإن تحقيق الأمن الغذائي خيار لا مفر منه للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الدول.

2.1 أبعاد الأمن الغذائي

للأمن الغذائي العديد من الأبعاد ولعلّ أبرزها البعد الزمني، والاقتصادي، والاجتماعي، والبعد السياسي.

- **البعد الزمني:** يقصد به أن الأمن الغذائي هو مفهوم دينامكي حركي يتغير من فترة إلى فترة زمنية أخرى.

- **البعد الاقتصادي:** وذلك لكون تحقيق الأمن الغذائي في أي بلد يؤدي إلى التقليل من الأعباء الاقتصادية، في المقابل يساهم ذلك في تعزيز التنمية الاقتصادية، والعكس صحيح.

- **البعد الاجتماعي:** يتجلى هذا البعد من خلال تأثيره المباشر على الفرد وسلوكه، حيث إن توفر الغذاء الكافي سيمنع حدوث اضطراب على سلوك الأفراد، ويجعلهم يشعرون بالرّضى والتقدير.

- **البعد السياسي:** يعد هذا البعد في غاية الأهمية؛ حيث إنّ توفر الأمن الغذائي سيسمح بنشر الاستقرار والأمن والعكس صحيح، خاصّة في ظلّ استعمال الدول الكبرى للغذاء كسلاح للهيمنة على الدول النامية (قصوري، 2012، الصفحات 67-69).

2. التنمية المستدامة وأبعادها

1.2 تعريف التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من بين المفاهيم التي لاقت رواجا واهتماما كبيرا من قبل الدارسين والباحثين في مختلف المجالات، وهذا راجع لأهمية هذا المفهوم في حياة البشر، حيث أصبحت التنمية المستدامة لا غنى عنها للحفاظ على كوكبنا الذي نعيش فيه والحفاظ على الثروات الموجودة فيه، وفي ظل الاستغلال غير العقلاني لهذه الثروات واستنزافها بطرق مفرطة وهمجية، ظهرت الحاجة إلى ضرورة تبني سياسات ومفاهيم قادرة على الحد من هذا الاستغلال الوحشي للثروات الطبيعية وإعادة الاعتبار للبيئة، كل ذلك أدى إلى استحداث مفهوم جديد يراعي مصلحة هذا الكوكب ومصلحة الأجيال المستقبلية ألا وهو مفهوم التنمية المستدامة. أمّا فيما يتعلّق بالتعريفات الخاصة به، فقد قدمت له عديد التعريفات، حيث عرفها البعض بأنها تلك التنمية التي تهدف إلى الحد من درجة الفقر على الفقراء الموجودين في هذا العالم، وذلك من خلال الحرص على توفير حياة معيشية صحية وآمنة ومستدامة مع مراعاة الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعية، وضمان عدم استنزافها، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية (مركز الإنتاج الإعلامي، 2006، صفحة 40)، أمّا البنك الدولي فيعرّف التنمية المستدامة باعتبارها التنمية التي ترتكز على مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على خيرات الطبيعة والإفادة منها بين الأجيال الحالية والمستقبلية، شريطة أن تكون الأجيال المقبلة قادرة على الاستفادة من القدر نفسه أو أكبر مما تستفيد منه الأجيال الحالية، مع ضمان استمرارية هذه الاستفادة دون انخفاضها عن المستوى الذي كانت عليه (طواهرية، 2017، صفحة 162)، فالتنمية المستدامة عموما في أبسط معانيها هي تلك التنمية التي تضمن حقّ الأجيال الحالية في الاستفادة من الحاجيات مع مراعاة حقوق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الحاجيات نفسها (مركز الإنتاج الإعلامي، 2006، صفحة 40).

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسة، وتتعلق بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

1- البعد الاقتصادي

هو البعد الذي يركز على ضـمان تحقيق الرفاهية الاقتصـادية لكل أفراد المجتمع في جميع الأوقات مثل الأكل، والسكن، والتعليم وغيرها.

2- البعد الاجتماعي

هو البعد الذي يهتم بالإنســان دون غيره من خلال الاهتمام به وتوفير ما يحتاجه، والقضـاء على الفقر وتحسـين الخدمات الاجتماعية، مع خلق مناخ ديمقراطي للمشـاركة في العملية السياسية.

3- البعد البيئي: هو البعد الذي يهتم بالجانب البيئي من خلال ضـرورة الحفاظ على البيئة ومنع تدهورها ووضع حدود لا ينبغي تجاوزها؛ لمنع حدوث استنزاف الموارد الطبيعية؛ حتى لا يؤدّي ذلك إلى خلل بالنظم البيئية (شبانة، 2018).

3. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

هناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والتنمية المسـتدامة، وهي علاقة تأثير متبادل، فالتنمية المسـتدامة تؤثر في الأمن الغذائي والعكس صـحيح، حيث إن الأمن الغذائي يؤثر بدوره في التنمية المسـتدامة، غير أن حالة التأثير المتبادل قد تكون إيجابية أو سـلبية وذلك بحسب حالة المتغير المؤثر، فإذا كانت مؤشرات التنمية المستدامة إيجابية، فإنّ الأمن الغذائي سيتأثر بشكل إيجابي، والعكس صحيح، فإذا كانت مؤشرات الأمن الغذائي متدنية فمؤشرات التنمية المستدامة ستتأثر سلبا بدورها. ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على مدى مساهمة الأمن الغذائي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وليس العكس، خاصة في ظلّ تبنّي معظم دول العالم وعلى رأسـها الجزائر لخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، وبحسـب هذه الخطّة، فإنّ تعزيز التنمية المسـتدامة يمرّ عبر تحقيق عديد الأهداف، وعلى رأسـها تقليص معدّلات انعدام الأمن الغذائي مع التخفيف من حدّة الفقر والجوع وسـوء التغذية، وفي الوقت نفسـه فتحقيق هذه الأهداف يتطلّب حدوث تفاعل مع تحقيق أهداف أخرى للتنمية المستدامة(هذه الأهداف ليست ضمن نطاق هذه الدراسة)، وللتمكّن من معرفة مدى تحقق أهداف التنمية المسـتدامة في إطار مقاربة الأمن الغذائي، وجب قياس المؤشّـرات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية التي تمّ رصـدها في إطار الخطّة العالمية الجديدة للتنمية المسـتدامة 2030، حيث تتمثّل أبرز هذه المؤشـرات في: مؤشـر انعدام الأمن الغذائي، مؤشـر نقص التغذية، مؤشـر سـوء التغذية، مؤشـر التقزّم والهزال (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 2016، الصفحات 4-7).

ثانيا: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تسـعى الجزائر إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي وجعله من القطاعات الرائدة التي يمكن أن تسـاهم بصـورة كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصـادية من جهة، وفي تعزيز الأمن الغذائي للفرد وللمجتمع وللدولة من جهة أخرى، ومنذ الاستقلال تبنّت الجزائر عديد السياسات

والبرامج الزراعية بهدف تعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني بما يلبي احتياجات السكان من الغذاء، وعلى الرغم من ذلك لا يزال القطاع الفلاحي الجزائري غير قادر على تحقيق أمنه الغذائي برغم الميزانيات الضخمة التي تم صرفها عليه منذ عقود خلت؛ وذلك بسبب عديد العوامل والأسباب، وعلى الرغم من أن الجزائر تعتمد على خيارين لتعزيز توفيرها للغذاء الكافي بالاعتماد على الإنتاج الفلاحي من جهة، وبالاستيراد من الأسواق الخارجية من جهة ثانية، غير أن هذا الاعتماد أصبح غير محبّذ خصوصا في ظلّ الأزمات الاقتصادية والصحيّة التي يشهدها العالم، ما يجعل الجزائر مطالبة بالاعتماد على إنتاجها الوطني أكثر وأكثر لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة بعدما خلفته جائحة كورونا من تصرفات من قبل دول عالمية مصدرة للغذاء جراء تطبيقها لسياسات تجارية تحدّ من تصدير الغذاء إلى الأسواق العالمية، ما يضع الجزائر أمام رهان جديد يفرض عليها تغيير سياساتها الزراعية لصالح الإنتاج الوطني خصوصا في ظل معاناة البلاد من ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية في السنوات الأخيرة وارتفاع معدّلات العجز التجاري الغذائي، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما عرّض الخزينة العمومية لاستنزاف أكثر للعملة الصعبة الموجودة في البلاد. وفيما يلي ستحاول هذه الدراسة التطرّق إلى واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال التركيز على مؤشرين رئيسين هما: العجز التجاري الفلاحي وحجم الفجوة الغذائية.

1.2 العجز التجاري الغذائي

وفقا لأحد التعريفات السابقة المقدمة للأمن الغذائي التي تربط فكرة تحقق الأمن الغذائي بإنتاج الغذاء محليّا أو عن طريق استيراده من الخارج، ولكن شريطة أن يتم توفير عوائد مالية لاستيراد الغذاء من عوائد صادرات غذائية أخرى تحقق فيها فائضا، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما لا يكون هنالك عجز في الميزان التجاري، وعليه بناء على هذا المؤشر ستحاول هذه الدراسة التعرّف على مدى تمكّن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1.1): تطور قيمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

(الوحدة= ألف مليون دج)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الغذائية	24	26	24,4	32,3	26	23,7	36,1	38,9
الواردات الغذائية	392	709,5	621	656,9	754	789,2	779,7	842,1
العجز التجاري الغذائي	-368	-683,4	596,6 -	-624,6	-728	-765,5	-743,6	-803,2

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، 2018)

يُلاحظ من خلال الجدول الموجود في الأعلى رقم (1.1) بأن الجزائر قد سـجلت زيادة كبيرة في قيمة العجز التجاري الفلاحي خلال آخر السـنوات، حيث سـجل هذا العجز أعلى قيمة له سـنة 2017 حيث بلغت قيمة العجز أكثر من 803 ألف مليون دينار جزائري مقارنة بسـنة 2010 حيث بلغت قيمة العجز نحو 368 ألف مليون دينار جزائري، أي أن قيمة العجز زادت بما يقارب الضعف خلال فترة قصيرة، لم تتجاوز ثماني سنوات، وتشكل هذه الزيادة مبالغ مالية ضخمة تضعف كاهل الخزينة العمومية خاصة في ظل تراجع أسعار البترول في الآونة الأخيرة، ما يضـع الجزائر في مشـكلات مالية أكبر خاصـة في ظل تآكل الاحتياط الجزائري من العملة الصـعبة، وبناء على هذا المؤشـر، ووفقا لهذه الإحصـائيات غير المحفزة، فإن تحقيق الأمن الغذائي يعدّ أمرا معقّدا في الوقت الحالي، كون الأمن الغذائي الجزائري لا يتحقق في ظلّ وجود العجز التجاري الغذائي، لذا فالجزائر مطالبة في هذا الصـدد بزيادة كميات إنتاجها الوطني، وتنويع صـادراتها الفلاحية خارج المحروقات لتقليص حجم الواردات الفلاحيّة بما يمكّن القضـاء على العجز التجاري الغذائي، ممّا يسـمح بتحقيق الأمن الغذائي وفقا لهذا المؤشر.

2.2 الفجوة الغذائية

تعد الفجوة الغذائية من بين المؤشرات الرئيسة التي يعتمد عليها باحثون كثُر لقياس مستوى تمكّن أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي، حيث إنّه كلّما كانت الفجوة منخفضة، كلما دلّ ذلك على تمكن البلد من تحقيق أمنه الغذائي، والعكس صـحيح، وسـيتم توضـيح ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يعالج واقع الفجوة الغذائيّة في الجزائر ومدى مساهمتها في تقليص حجم انعدام الأمن الغذائي أو العكس:

الجدول رقم (2.1): تطور نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة=٪

	متوسط الفترة (2009-2013)	2014	2015	2016	2017
الحبوب	65.8	78.4	78.7	81.4	79
السكر	118.4	141.4	131.8	134.8	131.2
البقوليات	62.5	61.05	68.2	69.0	49.5
الزيوت	89.4	94.4	92.2	92.5	89.7
الخضر	0.5	0.3	0.4	0.4	0.05
الفواكه	8.4	10.2	8.5	5.8	1.4
اللحوم	9.9	9.7	7.8	7.3	4.5
الأسماك	16.7	25.4	23.2	23.6	17.6
الألبان	17.2	22.0	17.8	19.5	10.2
البيض	0.2	0.2	0.3	0.3	0.02

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010-2017)

يتبين من خلال الجدول رقم (2.1) بأن الجزائر قد سجّلت زيادة في نسب الفجوة الغذائية خاصّة بالنسبة للسّلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والسكر والزيوت والبقوليات، حيث ارتفعت نسبة الفجوة من الحبوب من 65,8٪ خلال الفترة (2009-2013) إلى أكثر من 79٪ خلال سنة 2017 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ندرة تساقط الأمطار خلال تلك السنوات مقارنة مع السنوات السابقة، ما أثّر على مستوى إنتاج الحبوب الذي يعتمد على تساقط الأمطار بالدرجة الأولى لإنتاجه، كذلك ينطبق الأمر على السكر والبقوليات والزيوت، حيث زادت نسب الفجوة الغذائية فيها بنحو (16٪) و(6,5٪) و(3٪) على التوالي خلال سنة 2016. بينما تراجعت نوعا ما خلال سنة 2017 وذلك بفضل تحسن الإنتاج الوطني من هذه المحاصيل، أما بالنسبة لمحاصيل الخضر، فإن معدل الفجوة الغذائية منها لا يكاد يذكر، فقد تراوحت ما بين (0,5٪) و(0,05٪) خلال آخر السنوات، وفيما يتعلق بمحاصيل الفواكه فقد سجلت الجزائر تراجعا في نسب الفجوة الغذائية بنحو (7٪) وبلغت نحو (1,4٪) سنة 2017، أما فيما يتعلق بالمنتوجات الحيوانية فقد عرفت الفجوة الغذائية انخفاضا بالنسبة للحوم بنحو

(5,4٪) وبلغت نحو (4,5٪) خلال سنة 2017، والأمر نفسه ينطبق على باقي المنتجات الحيوانية الأخرى كالألبان والبيض، حيث انخفضت نسب الفجوة الغذائية فيها خلال سنة 2017 مقارنة مع متوسط الفترة (2009-2013) وبلغت نسب الانخفاض نحو (7٪) و(0,18٪) على التوالي، في حين ارتفعت نسبة الفجوة الغذائية من المنتوجات السمكية بنحو (1٪). ووفقا لمؤشر الفجوة الغذائية يتضح من خلال هذه الإحصائيات أن نسب الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة ما زالت تسجّل نسبا مرتفعة، ما يعني أن الجزائر غير قادرة حاليا على تحقيق أمنها الغذائي في ظلّ هذه الأرقام والإحصائيات، ما يفرض عليها ضرورة إعادة الاعتبار إلى الإنتاج الوطني إذا ما أرادت أن تحافظ على سيادتها الغذائية وتحقق أمنها الغذائي.

ويتضح من خلال المؤشرين السابقين (العجز التجاري الغذائي، والفجوة الغذائية) اللذين تمّ التطرّق لهما سابقا، بأن الأمن الغذائي الجزائري لا يزال يعاني للوصول إلى الأهداف المنشودة منه؛ نتيجة كون مؤشراته قد سجلت نتائج عكسية غير مرضية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمسؤولين عن هذه العملية، ممّا يعني أن الأمن الغذائي الجزائري لا يزال غير قادر على تلبية طموحات وآمال المواطن الجزائري، وكلّ ذلك مرده إلى السياسات والبرامج الفلاحية والاقتصادية غير المدروسة التي أبانت عن مدى فشلها في تحقيق الأهداف المسطّرة منها منذ الاستقلال، ومن ثمّة وفي ظلّ الوضعية الأمنيّة المتعلقة بالغذاء، فإن تعزيز أهداف التنمية المستدامة ومساراتها يبقى مرهونا إلى حدّ بعيد بمدى تحقيق الأمن الغذائي الجزائري، خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي جاءت بها الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030 التي على رأسها التخفيف من حدّة الفقر والجوع وسوء التغذية.

ثالثا: مساهمة الأمن الغذائي في تعزيز مسارات وأهداف التنمية المستدامة في الجزائر

تمّ التطرّق في العنصر السابق من هذه الدراسة إلى مؤشرين رئيسين من المؤشرات المعتمدة لقياس الأمن الغذائي، وسيحاول هذا الرّكن تسليط الضوء بصورة أكبر على الكيفية التي يساهم بها الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساراتها، وذلك بناء على استخدام عدد من المؤشرات، بعضها تمّ رصده في إطار الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030 مثل: مؤشر سوء التغذية، ومؤشر نقص التغذية، ومؤشر انعدام الأمن الغذائي.. إلخ، وبعضها الآخر تعد مؤشرات متعارف عليها من قبل المتخصصين والباحثين مثل مؤشر توفير مناصب العمل، ومؤشر مساهمة الناتج الزّراعي المحلي في الناتج المحلي الإجمالي.

1.3 مؤشر سوء التغذية

تتحقق أهداف التنمية المستدامة في إطار الخطّة العالمية 2030، المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، عندما يتمّ القضاء على عدد من المؤشرات السلبية المتعلقة بالأمن الغذائي وعلى رأسها سوء التغذية، حيث يشكل سوء التغذية أحد العقبات لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، فإذا ما تمّ التغلب عليه وتقليصه، فسيسمح ذلك بتعزيز أهداف التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وفي هذا السياق تسعى مختلف الهيئات والمؤسسات في الجزائر إلى الحد من سوء التغذية في إطار تبنّيها للخطّة العالميّة للتنمية المستدامة لعام ،2030 وذلك عبر العمل على تحسين أداء منظومتها الغذائية والصحية خاصة المتعلقة بالأطفال الصغار الذين يعدون أكثر الأشخاص تأثرا بأعراض سوء التغذية، وسيتطرق هذا الجدول إلى تطور معدّلات سوء التغذية في البلاد خلال آخر السنوات، ومدى تأثيرها على تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم (3.1): تطور معدلات سوء التغذية في الجزائر خلال الفترة (2011-2018).

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل سوء التغذية (٪)	4	3,5	3,3	3,3	3,2	3,2	3,1	2,8

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة، 2021)

من خلال هذا الجدول رقم (1.3) يلاحظ بأن الجزائر قد سجلت تراجعا ملحوظا في نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية، حيث بلغت أدنى مستوى له بنحو ٪2,8 سنة 2018، ولكن على الرغم من هذا الانخفاض الذي يدلّ على أن الجزائر في طريقها إلى القضاء على نسب سوء التغذية، إلا أنها ما زالت غير قادرة على ذلك كون أن هذه النسبة تعد في حد ذاتها نسبة معتبرة، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر والجوع غير ممكنة في الوقت الحالي خاصة في ظل ضعف البرامج والأنظمة التغذوية المتاحة في البلاد، لذا فالجزائر مطالبة بالعمل أكثر في هذا الإطار، لكي تقضي على مشكل سوء التغذية وتحقيق الأهداف المنوطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2.3 مؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد

يعد مؤشّر انعدام الأمن الغذائي الحاد أحد المؤشرات التي تم رصدها لمعرفة مدى تمكن الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وعلى مستوى الإحصائيات الخاصة بهذا المؤشر، فإنه بحسب منظّمة الأغذية والزراعة فإن نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الجزائر قد بلغ

سـنة 2019 نحو (9,3٪)، مقابل نسـبة (13٪) سـنة 2016، أي بانخفاض إيجابي قدّر بنحو (3,7%) من عدد السـكان (Food and Agriculture Organization of the United Nations (fao), 2020, p. 165)، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الإيجابي إلاّ أن معدّل انعدام الأمن الغذائي الحاد يبقى مرتفعا جدّا خاصـة إذا ما قورن بحجم الإمكانيات والمؤهّلات الهائلة التي تمتلكها الجزائر، وعليه فإنّه في ظلّ هذه الأرقام المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، فإن تعزيز أهداف ومسـارات التنمية المسـتدامة حاليا يبقى مسـتحيل التحقق، ريثما يتم إيجاد حلول وبرامج فعالة قادرة على التخلص من مشكل انعدام الأمن الغذائي الحاد في الجزائر.

3.3 مؤشر نقص التغذية

يعدّ مؤشـر نقص التغذية من المؤشـرات التي تمّ رصـدها في إطار خطّة التنمية المسـتدامة 2030 لقياس مدى تمكّن الدول من تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة خاصّـة المتعلقة بالقضـاء على الفقر والجوع، وتسـعى الجزائر على غرار باقي الدول في إطار هذه الخطة إلى توفير الغذاء الكافي الصحي للقضاء على مشكل نقص التغذية المنتشر خاصة في المناطق الريفيّة والنائية من البلاد، والجدول الآتي يوضّح تطوّر نسب نقص التغذية بالجزائر خلال آخر السنوات:

الجدول رقم (4.1): تطور معدلات نقص التغذية في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)

	(2016-2014)	(2017-2015)	(2019-2017)
معدل نقص التغذية (٪)	4,6	4,7	2,8

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017-2020)

من خلال هذا الجدول رقم (4.1) يُلاحظ بأنّ الجزائر قد سـجّلت تراجعا ملحوظا في نسبة السكّان الذين يعانون من نقص التغذية حيث قدرت النسبة بنحو (2,8٪) وذلك بحسب إحصـائيات سـنة 2019 مقارنة مع (4,7٪) عام 2017، وهذا التراجع يعدّ مؤشـرا إيجابيا على مدى مقدرة الجزائر على تجاوز مشكل نقص التغذية في غضون سنوات قليلة، ما سيسمح لها في حال ما إذا واصـلت على هذه الوتيرة من تعزيز أهداف التنمية المسـتدامة المرتبطة بالتخفيف من حدة الفقر والجوع بناء على هذا المؤشر.

4.3 مؤشر الهزال والتقزم

يشكل كل من سوء التغذية ونقص التغذية إحدى المشكلات الرئيسة التي تؤثّر سلبا على صحّة الإنسان، وذلك نتيجة عدم مقدرة الفرد خاصة الأطفال على تناول وجبات غذائية بصفة كاملة ومنتظمة، ما يعرضهم لخطر الإصابة بأمراض الهزال والتقزّم التي يستعصي علاجها، ممّا يجعلهم يكبرون في ظروف غير طبيعية كباقي الأطفال، وسـيتمّ التطرّق إلى مؤشّرات الهزال والتقزم في الجزائر ورصد أثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.4.3 مؤشّر الهزال

تعاني الجزائر على غرار معظم الدّول خاصّــة النّامية منها من وجود فئة معتبرة من الأطفال الذين يعانون من مشــكل الهزال، ويرجع ذلك إلى نقص التغذية بالدرجة الأولى كما قيل سابقا، وإحصائيا تقدّر نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من مرض الهزال نحو 4,1٪ وذلك بناء على إحصــائيات ســنة 2016، وفي ظل غياب إحصــائيات جديدة فلا يمكننا مقارنة تطوّر هذه النسبة، إلاّ أنه يمكن القول في هذا الإطار بأن الجزائر تسجل نسبة معتبرة من هذا المؤشر، ممّا يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويفرض ذلك على الجزائر ضرورة تعزيز سياساتها الزراعية وبرامجها الغذائية لتمكين الفرد الجزائري من الحصول على الغذاء الكافي الصــحي الذي يســمح له بتنشــئة طبيعية كغيره من البشــر (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، صفحة 76).

2.4.3 مؤشر التقزم

يعد مؤشــر التقزم أحد المؤشــرات المعتمدة لقياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصّة المتعلّقة بالتخفيف من حدّة الفقر والجوع وسوء التغذية، وتعاني الجزائر في هذا الصــدد من وجود فئة معتبرة من الأطفال الذين يعانون من مرض التقزّم، حيث بلغت نسبة هؤلاء الذين يعانون من التقزّم بحسب إحصائيات 2016 نحو (11,7٪) من إجمالي عدد الأطفال الجزائريين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، صــفحة 76)، وتمثل هذه النســبة معدلا عاليا إلى حدّ ما، ممّا يعرقل مســألة تحقيق الهدف المتعلق بالتخفيف من حدّة الفقر والجوع، لذا فالجزائر مطالبة بضرورة تحسين أنظمتها الغذائية حتى يمكن التخلّص من مشكل التقزم في أقرب وقت، وهو ما يسمح بتعزيز أهداف ومسارات التنمية المستدامة في إطار مقاربة فعالة للأمن الغذائي والتنمية.

5.3 مؤشر الوزن الزائد

يشكل الوزن الزائد أحد مظاهر سوء التغذية، لهذا تمّ تحديد مؤشّر الوزن الزائد كأحد المؤشــرات لقياس مدى تمكن الدول من تحقيق هدف التنمية المســتدامة المرتبط بالتخفيف من حدة الفقر والجوع، وفي الجزائر يلاحظ بأن مؤشــر الوزن الزائد قد ســجل معدلات معتبرة بالنسبة للأطفال دون الخامسة وذلك بحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، حيث تشير هذه الإحصــائيات إلى أنّ نســبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد قد بلغ (12,4٪) ســنة 2016 (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، صــفحة 76)، وتشــكّل هذه النســبة حاجزا كبيرا أمام تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر والجوع في البلاد، لذا فإن الجزائر ملزمة بتحســين وضــبط مختلف الأنظمة التغذوية لمواجهة المشــكلات المرتبطة بســوء التغذية ونقصها، حتى يمكن تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيقة والحديثة المتعلقة برصد مؤشرات التنمية المستدامة خاصة المتعلقة بمسألة الأمن الغذائي والتغذية، إلاّ أنه من خلال الإحصائيات التي قدّمت، يمكن القول بأنه على الرغم من ارتفاع نسب هذه المؤشرات، إلاّ أنه هنالك بعض النقاط الإيجابية كون نسب هذه المؤشرات في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى منذ تبني الجزائر للخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما يعني أن الجزائر قادرة على تحقيق هذه الأهداف وتعزيز أمنها الغذائي في حال ما واصلت العمل بوتيرة أسرع، شريطة توفر الإرادة السياسية التي تمكنها من تجاوز هذه المشكلات، ممّا يسمح لها بتعزيز أمنها الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

6.3 مؤشرات أخرى

هناك عدد من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالأمن الغذائي التي يمكن أن تساهم في تعزيز أهداف ومسارات التنمية المستدامة والتي لم يتم رصدها في إطار خطة التنمية المستدامة العالمية 2030، وتتعدد هذه المؤشرات ، غير أنّه سيتم التركيز على مؤشرين رئيسين هما: مؤشر توفير فرص العمل في القطاع الفلاحي، ومؤشر مساهمة الناتج الزراعي المحلي في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذان المؤشران من بين أهم المؤشرات التي تساهم في تعزيز الدخل وتوفير مناصب العمل وتحسين مستويات المعيشة، مما يجعل الفرد قادرا على الوصول إلى الغذاء الصحي الكافي.

1.6.3 مؤشر خلق مناصب العمل

يعد هذا المؤشر بدوره من بين مؤشرات قياس الأمن الغذائي، وذلك لكون اليد العاملة هي المسؤول الأول عن زيادة حجم الإنتاج الفلاحي، ما يعني أنها المسؤول الأول عن زيادة معدلات الأمن الغذائي، ولهذا تسعى الجزائر جاهدة إلى زيادة خلق مناصب عمل في هذا القطاع؛ بهدف القضاء على البطالة من جهة، وتعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى التنمية المستدامة المنشودة من جهة أخرى. والجدول الآتي يبين تطور عدد العاملين في القطاع الفلاحي خلال آخر السنوات:

الجدول رقم (5.1): تطور عدد القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

(الوحدة= مليون عامل)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد القوى العاملة الزراعية	2,35	2,44	2,47	2,52	2,55	2,54	2,54	2,60

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010-2017)

من خلال هذا الجدول رقم (5.1) يُلاحظ بأن الجزائر قد حققت زيادة طفيفة في عدد العاملين في القطاع الفلاحي خلال آخر السنوات، حيث بلغ عدد الوظائف التي تم توفيرها عام 2017 مقارنة مع سنة 2010 ما يقارب نحو 250 ألف وظيفة، وهذا يدل على سعي الجزائر إلى التخفيف من حدة البطالة والفقر في المناطق الريفية والنائية خاصة لتحسين مستوى معيشة هؤلاء السكان وتعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني، وذلك بهدف تعزيز مسارات التنمية المستدامة في مختلف أبعادها، غير أنه يمكن القول في هذا السياق بأن نسبة الزيادة السنوية في عدد العاملين في هذا القطاع تبقى متدنية جدا خاصة إذا ما قورنت مع دول عربية أخرى تمتلك إمكانيات أقلّ، وعدد سكان أقل إلا أنها توفر مناصب عمل أكثر في هذا القطاع، ولكي تتمكن الجزائر في هذا الإطار من تعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى تنمية مستدامة حقا، فإنها مطالبة بالقضاء على البطالة في المناطق الريفية والنائية عبر توفير فرص عمل أكبر لمختلف القاطنين في هذه المناطق مع أهمية توفير بيئة محفزة تكفل لهم الحصول على مداخيل كافية تلبي تطلعاتهم وتطلعات عائلاتهم، حيث يتم تحقيق التنمية المستدامة عبر تحقيق التنمية الريفية الزراعية.

2.6.3 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

يعد القطاع الفلاحي بمختلف فروعه من بين القطاعات المعوّل عليها للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يتم توفيره من مصادر مالية تدعّم إنجاز مشاريع وبرامج مختلفة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني والتخفيف من مظاهر التخلّف والفقر، وسيحاول الجدول الآتي تبيان مدى مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الاقتصاد الوطني:

الجدول رقم (6.1): تطور حجم الناتج المحلي الزراعي مقارنة مع حجم الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

(الوحدة= ألف مليار دج)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ن م إ	11,9	14,5	16,2	16,6	17,2	16,7	17,5	18,5
ن م ز	1,01	1,1	1,4	1,6	1,7	1,9	2,1	2,2

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، 2018)

من خلال هذا الجدول (6.1) يُلاحظ بأن الجزائر قد حققت زيادة في معدّل الناتج المحلّي الزّراعي خلال آخر السنوات، حيث تضاعف هذا المعدّل إلى الضّعف في ظرف سبع سنوات فقط، في المقابل أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بكميات أكبر، ممّا جعل نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في حجم الناتج المحلي الإجمالي قليلة، حيث لم تتجاوز

النسبة (12,5٪) وهي نسبة ضئيلة جدّا، مقارنة مع بعض الدول العربية حيث تجاوزت نسبة المساهمة فيها (20٪)؛ بالرّغم من كونها دولا لا تمتلك المقومات نفسها التي تمتلكها الجزائر، لذا فالجزائر مطالبة في هذا الصدد بضرورة رد الاعتبار للقطاع الفلاحي خاصة من الناحية المالية حتى يتمكّن من إنجاز عدد أكبر من المشاريع والبرامج، ما يسمح له بتعزيز الأمن الغذائي، وبعث مسارات التنمية المستدامة، خاصة وأن نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي تبقى غير كافية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة خصوصا الهدف المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية، حيث يسمح زيادة الناتج المحلي الزراعي بخلق مشاريع ومناصب عمل أكثر تخفف بذلك من حجم البطالة والفقر، وتحسن المداخيل والأحوال المعيشية للمواطنين الجزائريين.

7.3 مساهمة الأمن الغذائي في الحفاظ على البيئة

على الرغم من زيادة المطالب الاجتماعية لتوفير الغذاء الكافي لمختلف شرائح المجتمع سيؤثر ذلك سلبا على البيئة واستنزاف ثرواتها الطبيعية خاصة في ظل الاستغلال غير العقلاني لهذه الثروات، إلاّ أنّه في إطار تبنّي مفهوم جديد، وهو الأمن الغذائي المستدام، فإن هذا المفهوم سيطرح مجموعة من الأفكار تهدف إلى توفير غذاء صحي سليم دون استنزاف خيرات الطبيعة مع ضمان حق الأجيال المقبلة في أن تحصل على الغذاء نفسه وفق الشروط نفسها، وهي الاستدامة والمعايير البيئية اللازمة، ويتم تطبيق هذا المفهوم عبر:

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بطرق رشيدة وعقلانية.
- منع قطع الأشجار وحرقها واستنزاف المياه واستغلالها بطرق غير مشروعة.
- إحياء الزراعة العضوية والزراعة الذكية المستدامة.
- اتخاذ إجراءات سياديّة خاصّة بالتغيّر المناخيّ، وذلك لما لتغير المناخ من آثار وخيمة على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والبيئة (منطمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 2016، صفحة 18).

وعليه فإن تبني الجزائر وغيرها لفكرة الأمن الغذائي المستدام سيعزز من مسارات التنمية المستدامة في مختلف أبعادها، وبخاصة فيما يتعلق ببعدها البيئي الذي يركّز على التنوّع البيولوجيّ والحيوانيّ بعيدا عن كلّ المخاطر البيئيّة التي يمكن أن تؤثر على البيئة التي نعيش فيها، وفي هذا السياق تسعى الجزائر إلى تبنّي هذا المفهوم في مختلف سياساتها الزراعية والمائية والبيئية معتمدة في ذلك على عدد من الإجراءات والقوانين للحفاظ على البيئة، وعلى حق الأجيال المقبلة في الاستفادة والحصول على الغذاء والثروات الطبيعية، كما تمّ الحث في هذا الصدد على ضرورة تبني مفاهيم البيئة الحيوية، وحماية الثروات الطبيعية في أثناء تنفيذ أي برنامج وطني، ولا يتم ذلك إلا عبر إشراك أكبر عدد من المختصين في مجال البيئة والفلاحة وصناع القرار (غربي، 2009، صفحة 19).

خاتمة ونتائج الدراسة

في الختام تؤكّد هذه الدراسة على كون الأمن الغذائي من بين المجالات التي تساهم في تحقيق عديد الأهداف ليس فقط الأهداف المتعلقة بتوفير الغذاء، بل ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة أيضا، على غرار التخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية التي تعد من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى الجزائر وغيرها لتحقيقها في إطار تبنيها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه الأمن الغذائي في تحقيق هذه الأهداف إلا أنّ الجزائر ما زالت غير قادرة على بلوغ هذه الأهداف بالرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يتعلّق بمؤشرات الأمن الغذائي والتغذية المرصدة لدعم أهداف التنمية المستدامة، ومن ثمّة فإنّ الأمن الغذائي بالجزائر لا يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساراتها، وهو ما يؤكد صحة فرضية الدّراسة، ويرجع ذلك إلى عدم تمكّن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي، وعليه فإنّ تعزيز مسارات التنمية المستدامة يتعزز عبر تحقيق الأمن الغذائي، لذا فالجزائر مطالبة في ظل مقاربة الأمن الغذائي بضرورة تبني المزيد من السياسات والبرامج الزراعية التي تسمح بالوصول إلى الأهداف المنشودة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- تباطؤ أداء القطاع الفلاحي في خلق مناصب عمل للشباب القاطنين بالمناطق الريفية والنائية مقارنة مع أداء قطاعات أخرى، وذلك راجع إلى ضعف المشاريع الاستثمارية، وكذا تفضيل الشباب الجزائري للعمل في قطاعات مريحة ومربحة مقارنة مع القطاع الفلاحي.
- زيادة حجم الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة خلال آخر السنوات، ممّا أدى إلى زيادة فواتير الاستيراد، ممّا انعكس سلبا على احتياط البلاد من العملة الصعبة.
- تراجع معدّلات سوء التغذية خلال الفترة الأخيرة إلى أقل من 4٪، وذلك بفضل تطبيق بعض السياسات التغذوية.
- انخفاض نسب انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى نحو 9,3٪ بعدما كانت النسب تقدر بـ 13٪.
- تراجع معدل نقص التغذية إلى نحو 2,8٪ فقط، وذلك بفضل زيادة توفير المتاح للاستهلاك الغذائي.
- بلغت نسب الهزال والتقزم والوزن الزائد بالنسبة للأطفال دون الخامسة نحو (4,1٪ و11,7٪) و(12,4٪) على التوالي وذلك بحسب إحصائيات 2016.
- لا يساهم القطاع الفلاحي مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة القطاعية حاجز (12,5٪)، ما يدل على الأداء الضعيف لهذا القطاع في تحقيق الأهداف المنشودة.

وسعيا إلى تعزيز الأمن الغذائي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مساراتها، يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكنها المساهمة في تعزيز ذلك:

- منح الأولوية للقطاع الفلاحي على حساب باقي القطاعات الأخرى.
- العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الزراعية الوطنية والأجنبية؛ لجذب وخلق فرص عمل أكثر، وتعزيز الإنتاج الفلاحي الوطني.
- تحسين برامج التغذية الخاصة بالأطفال بما يسمح لهم بتنشئة اجتماعية طبيعية قادرة على حمايتهم من مشكلات سوء التغذية ونقصها، وما يترتب عليها من آثار خطيرة على هذه الفئة خصوصا.
- العمل على زيادة الإنتاج الفلاحي المحلّي للقضاء على الفجوة الغذائية، بالاعتماد على الزراعات العضوية والذكية المستدامة.
- تطوير البنية التحتية الريفية وتجهيزها بمختلف الوسائل الممكنة لمنع الهجرة من الريف إلى المدينة والحفاظ على اليد العاملة المؤهلة، ومنع حدوث ندرة فيها.
- تعزيز الشراكة في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للوصول للأهداف المنشودة.
- ضمان السهر على تقديم الإمدادات الغذائية بشكل مستمر لجميع شرائح المجتمع دون تمييز بما يسمح بعدم حدوث ندرة ونقص في الغذاء في الأسواق الوطنية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الديوان الوطني للإحصائيات. (2017، 2018). الجزائر بالأرقام، أعداد 47، 48. الجزائر العاصمة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010-2017). الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. الخرطوم.

البغدادي، حسين سالم جاسم. (2014). "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16(3)، الصفحات 168-183.

الأسرج، حسين عبد المطلب. (2014). "الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه" . النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية، الصفحات 1-13.

غربي، فوزية. (جوان, 2009). "التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر". مجلة العلوم الإنسانية: بحوث اقتصادية، ب(31)، الصفحات 5-21.

جبارة،مراد، و راتول، محمد. (جانفي, 2016). "الأمن الغذائي في الوطن العربي: إنجازات وتحديات 2012/2002". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (15)، الصفحات 71-82.

مركز الإنتاج الإعلامي. (2006). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول. جدة، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

منطمة الأغذية والزراعة (الفاو). (2016). رصد الأمن الغذائي والتغذية دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل. روما: منطمة الأغذية والزراعة (الفاو).

منظمة الأغذية والزراعة. (2021). معدل انتشار سوء التغذية (٪ من تعداد السكان) الجزائر، تاريخ الاسترداد 03 جانفي 2021، من البنك الدولي:
locations=D&https://data.albankaldawli.org/indicator/SN.ITK.DEFC.ZS?end=2018
view=chart&start=2001&Z

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2017). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. روما.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2017-2020). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (لسنوات 2017-2020). روما.

منى طواهرية. (جويلية, 2017). نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(11)، الصفحات 157-174.

نادية شبانة. (2018). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016. مجلة العلوم الإنسانية، 04(02).

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Food and Agriculture Organization of the United Nations (fao). (2020). The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Roma.